مراجعة كتاب
عمدة الطالب في أنساب آل أبي طالب
في طبعة علمية محققة على ست مخطوطات

الدكتور عبد الكريم محمد حسين*

صدر كتاب عمدة الطالب في أنساب آل أبي طالب، وهو من تأليف النسابة جمال الدين أحمد بن علي الحسيني (878هـ) المعروف بابن عنبة. وتحقيق: الشريف عبد الله السادة، والباحث في التاريخ العربي: أ.عارف عبد الغني، وقد صدر الكتاب في دمشق – دار كنان، في 7/1 / 2005م.

الكتاب يردُّ التحقيق إلى أصوله، ذلك أن الأصل في التحقيق إخراج الكتاب كما كتبه صاحبه من غير زيادة ولا نقصان، وقد تحقق هذا الشرط لجسم الكتاب نسبياً إذا قدرنا أن النسخ خرمت، أو تآكل بعض سطورها، فكان إكمال نسب بعض الرجال جزءاً من رؤية المؤلف، لكن أعلام العمدة إنما ذكروا على جهة الاختصار من غير تفصيل، لقول المؤلف في نهاية الكتاب:

((وليكن هذا آخر ما أردنا إيراده في هذا المختصر))[1]

غير أن المحققين الفاضلين أضافا إليه آية قرآنية تكشف عن دافع التحقيق، وهو المودة بقرابة النبي – صلى الله عليه وعلى آله وسلم، ثم أردف ذلك الشريف عبد الله السادة بإهداءٍ يجمع الشعر والنثر معاً على جادته، وتوجه به إلى د.سلطان بن محمد القاسمي– حاكم الشارقة، و قد تخير ملكاً من ملوك الشعر ليناسب مقام حاكم الشارقة،

* قسم اللغة العربية- كلية الآداب والعلوم الإنسانية – جامعة دمشق

[1] – عمدة الطالب في أنساب آل أبي طالب: 601

أعني البحر البسيط، وهو في الحقيقة يلي الطويل، وينافسه، مما جعل اختيار الشريف اختياراً يرعى مقتضى الحال في العقل الباطن له.

ثم أُردِفَ ذلك بمقدمة المحققين تناولا فيها تسمية الكتاب، ورتبته بين أترابه من كتب الأنساب، وعلاقة المحققين به مخطوطاً ومطبوعاً، ولم يتركا الكتاب من غير أن يحمل شيئاً من سيرة مؤلفه وذلك بصحيفة واحدة من غير إسهاب ولا إطالة تبعث الملل.

ثم جاءت أوصاف المخطوطات الست، وطبعات الكتاب من بومباي سنة 1318هـ = 1900م، إلى طبعة دار مكتبة الحياة التي كانت نقلاً عن طبعة النجف التي حققها الشيخ حسين الطالقاني سنة 1968م. فالمحققان قاما بجهود مشكورة، ومضنية، إذا قيست بحجم الكتاب وعدد صحائفه التي جازت المئة التاسعة، وقد تحررا من الحواشي التي صارت عبئاً على الكتب الأصلية، ولم يضيفا وفيات الرجال إلى جوار أسمائهم، وقد أعيدت حواشي الأعلام بما يكلف الأمة آلاف الأطنان من الورق لو جمعت الحواشي التي ذكرت في تعريف أعلام الرجال المشهورين في أمتنا لكانت تفتح مصانع للعلم والطب والأسلحة. فهي خطوة جريئة تحقق نداء قديماً للباحثين بضبط الأصول كما ورثناها من غير تحريف ولا تبديل ولا تحبير أو تغبير، على أنهما لم يتحررا تحرراً تاماً كما سنرى في منهج المحققين.

***منهج التحقيق:**

للمنهج قيمة علمية عند الباحثين، ذلك أنه يحمل رؤية المحققين للنص، وطرق تحقيقه على نحو يجعله تاماً غير منقوص عن أحواله الأصلية، فهل تحقق ما أراده المحققان؟ وهل خابت الظنون بعملهما في تحقيق الكتاب؟ وهل التزم المحققان ما اشترطاه على نفسيهما؟ ذلك ما ستجيب عنه فكرة اختبار الشرط بالواقع العملي في الكتاب نفسه.

وعرض الباحثان لمنهج التحقيق بقولهما: ((عملنا بالمخطوط: بعد قراءة المخطوط قراءة متأنيةً وفاحصة، وجدنا أنها شبه متطابقة من حيث المضمون، والخلافات بين المخطوطات نادرة، أشرنا لمواضع الخلاف في الحواشي. وكان تركيزنا على تقديم نص سليم، وخال من الأخطاء، وسهل التناول من قبل القارئ العادي والباحث، وتركز ذلك على النحو الآتي:

– جرى تقسيم الكتاب حسب ما هو بالأصل ، حيث جعلنا كلمة: الباب الفصل، المقصد الفصل عنواناً رئيسياً.

- ميزنا الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية، والأشعار، وخرجناها من مظانها.
- أكملنا نسب كل شخص ورد اسمه من آل البيت حتى أحد الجذور المعروفة...
- وقد فهرسنا الكتاب فهرسة كاملة بما يليق به..
- ثم أتبعنا الفهرسة بباب جديد هو تجريد الكتاب..
- ثم فرزنا هذه الأسماء حسب الترتيب الألفبائي...))[1]

هذه مقدمة منهجية تفصح عن منهج لا يسأل صاحبه عما تخيره، ولو أن الخروج على الأصل يوجب البحث عن الحكمة الموجبة أو العلة الباعثة، فهما قد تقيدا بهذه الشروط إلى حدود بعيدة غير أنهما خرجا عليها مراراً. والخروج على الأصول عند القدماء معاودة لأصول مهجورة، وليس من ذلك ما تراه في الفقرة الآتية.

*تخريج الأشعار:

لا ريب في أن المقام يضيق عن متابعة بعض مواطن الخروج على شروط المحققين، وحسبك مثالاً واحداً لمسألة تخريج الشعر، وقد وقعت عليه بمحض فتح الكتاب من غير قصدٍ أو تعيين، إذ وقعت عيني على شطر بيت مشهور النسبة إلى

[1]– عمدة الطالب في أنساب آل أبي طالب: 11

أبي الطيب المتنبي[1]: / لكِ يا منازل في القلوب منازل* / فلم يخرجاه من ديوان أبي الطيب[2]، وفي هذا انكسار منهج التحقيق من جهة تخريج الأبيات.

*** نسبة الأشعار:**

لم يناقش المحققان تنازع نسبة بعض الأبيات إلى أكثر من شاعر إذا لم يشر المؤلف إلى اسم قائل الشعر، وكانا يكتفيان بما يقوله المؤلف من غير نظر في أقوال سائر العلماء، أما الحال الأولى فمثالها الاعتباطي، ما جاء في العمدة بقول المؤلف: ((وفيه يقول الشاعر:

أَبوكُمْ قُصيٌّ كانَ يُدعى مُجَمِّعاً بِهِ جَمَعَ اللهُ القبائلَ مِنْ فهرِ))[3]

فلم يشيرا إلى صاحب البيت، ولم يومئا إلى أي كتاب ذكره من قبل المؤلف أو من بعده، لتكون الإشارة دالة على مصدره من غير ديوان الشاعر، والبيت منسوب إلى حذافة بن غانم بن عبد الله بن عويج بن عدي، يمدح عبد المطلب، وهذا إسناد الأغاني لأبي الفرج[4]، وذكر محققه في الحاشية أن البيت منسوب إلى مطرود بن كعب الخزاعي، وفي خزانة الأدب جاءت نسبته إلى الفضل بن العباس ابن عتبة بن أبي لهب[5]، وكان من موجبات التحقيق أن يُذكرَ ذلك وغيره، ليُعلم أن منهج المؤلف يقوم على ذكر نسبة البيت إلى مؤلفه إن كان يرجح نسبته إلى شاعر معين، يدل على ذلك أنه نسب بيت الشاعر عمرو العلى:

---

[1]- انظر: عمدة الطالب: 310

2- ديوان أبي الطيب المتنبي بشرح أبي البقاء العكبري، المسمى بالتبيان في شرح الديوان، بتحقيق: مصطفى السقا، وإبراهيم الابياري، وعبد الحفيظ شلبي،، بيروت- دار المعرفة، [د.ت]: 249/3

[3]- عمدة الطالب: 19

[4]- الأغاني، لأبي الفرج الأصبهاني، بيروت- دار إحياء التراث العربي، [طبعة مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية] [د.ت]: 8/ 229

[5]- انظر: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر البغدادي، بتحقيق: أ.عبد السلام محمد هارون، القاهرة- دار الكتاب العربي، 1387هـ = 1967م: 1/ 203

هشمَ الثريد لقومه*ورجالُ مكة مُسنتون عِجافُ إلى مطرود بن كعب الخزاعي، البيت منسوب إلى عبد الله بن الزِّبعرى[1]، و لا ريب في أنه يعلم تنازع نسبته بين أكثر من شاعر، ويدع ذلك إن لم يجد سبيلاً للترجيح، فيأتي التحقيق بجوهره على أصول التفكير العقلي للمؤلف نفسه، وبهذا يشمخ المحقق إلى قامة المصنف ولا يأتي دونه في العلم ، فيذكر منهجه في مسألة الإسناد إلى الشعراء، كأن يقال: المؤلف يسند الشعر إلى صاحبه نصاً على اسمه إذا لم ينازعه أحد في النسبة، وينسبه إلى شاعر دون غيره من الشعراء الذين يتنازعون نسبته بقرينة ترجح إسناده، وينسبه إلى مجهول: بقوله (قال الشاعر) إذا أعياه الترجيح وتعادلت الأدلة عنده.

وتمنيت لو أنهما لم يضعا التنوين على لفظ مجمعاً تنبيها على الوقف في الإنشاد ليدل ذلك على حركة المعنى في البيت المذكور آنفاً.

*** تخريج الأحاديث:**

معلوم أن الحديث النبوي يروى بالمعنى ولا يروى بالنص إلا القليل، يدلك على تصرف الرواة تعدد رواية الحديث الواحد عن النبي (صلى الله عليه وسلم وعلى آله) لتعدد الصحابة الذين سمعوه، وكل منهم يظن أن ما سمعه يعد نصاً من الرسول، وجاء التابعون فأخذوا عن الصحابي فرادى وجماعات، وفي حال الجماعة تجد الحديث يرويه عدد من التابعين بألفاظ تختلف بعض الاختلاف على وحدة المعنى إلى حد ما، وهذا يعطي مساحة لتخريج الأحاديث بالمعنى للمحقق، وليس الأمر كذلك لعلماء الجرح والتعديل الذين يجعلون الحديث ضعيفاً أو موضوعاً لاختلاف كلمة في رواية السند أو دراية النص، ويصح الحديث عندهم إذا صح السند (علم الرواية) ويضعف عند بعضهم بعد ضعف السند إذا اختلفت لغة متنه اختلافاً يطعن في إسناده.

1– انظر: الحماسة البصرية، تصنيف: صدر الدين علي بن أبي الفرج بن الحسن البصري (647هـ)، بيروت –عالم الكتب [د.ت]: !/ 152، بخلاف يسير.

في ضوء ما تقدم تجد المحققين يقفان عند النص من غير التفات إلى معنى الحديث، ويقولان: لم يرد في الكتب المعتمدة، من ذلك قول رسول الله – عز وجل–: ((قاتل علي أشقى هذه الأمة)) وهو حديث لم تصح صيغته على هذا النحو المذكور غير أنه ورد بصيغ مختلفة تؤكد نبوءة استشهاد سيدنا أبي الحسن – رضي الله عنه، ومن شاء استزادة كان يمكن تحويله إلى كتاب مجمع الزوائد[1]وفيه توكيد الثقة ببعض الروايات غير أن المعنى محقق وصحيح. ولم أجد لعبارة الكتب المعتمدة دلالة علمية إلا إذا كان المراد الكتب الستة الصحاح،لكن العلماء يدرسون الحديث سنداً ومتناً، ولا يلتفتون إلى أنه لم يرد في كتب الحديث، مثال ذلك تعليق المحققين على قول الرسول: ((زارني جعفر ونفر من الملائكة له جناحان يطير بهما))[2] لم يرد الحديث في الكتب المعتمدة، واكتفى المحققان بهذا التعليق، وقد ورد الحديث في تاريخ الطبري معناه، وصورته: ((قد مرَّ جعفر البارحة في نفر من الملائكة له جناحان مختضب القوادم بالدم))[3] وكنت أتمنى عليهما العودة إليه، وهو مصدر معتمد عند أهل العلم، وأما الأحاديث، فمن أي جهة جاءت فإنها تخضع للتحقيق والتمحيص، وذلك شأن رجال العلم بالرواية والدراية، وعلمهما من شروط العمل بالتحقيق، مما لا يخفى على الباحثين الكريمين، والقاعدة الكبرى أن الحديث يروى بالمعنى، ولذلك امتنع علماء اللغة كالأصمعي وأبي عمرو بن العلاء عن الاحتجاج بالحديث، ذلك أنه يروى بالمعنى وليس بالنص اللغوي، وما يصح نصه كله إلا القليل اليسير من الأحاديث النبوية، ولو صحت معاني الصحاح بتعدد الأسانيد، واتفاق الروايات على

---

[1]– انظر: مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي (–807هـ) ، بيروت – دار الكتاب العربي، ط3، 1402هـ = 1982م: 9/ 136–137

2– انظر عمدة الطالب: 28

3– تاريخ الطبري= تاريخ الأمم والملوك، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري (224–310هـ) بيروت – دار الكتب العلمية، ط3، 1408هـ = 1988م: 2/ 152

المعنى.فالكتاب فيه هنات قليلة في ضبط الشعر تعود في ظني إلى الطباعة، ومظنة تعدد وجوه إعراب الألفاظ، وكان ترجيح وجه على وجه أولى بالمحققين.

لا ريب في أن هذه الملحوظات لا تقدح في سلامة العمل، وهو عمل كبير ضخم، يغرق فيه المحقق والقارئ والطابع والدارس، وقلة هذه الملحوظات تشير إلى جلال العمل وقوته، فمازالت كتب الباحثين تغرق بأكثر من هذا لكنها معدودة في حقل الجودة والتميز. فالكتاب قيم في حقل الأنساب، وقيم في باب التحقيق، ولو أن المرء كان يتمنى عليهما التحرر من الحواشي كلها لتعود صورة الكتاب كما ولد من عقل مصنفه، لكن المحققين مترددان بين مناهج القدماء وقد غلبت على الكتاب، ومناهج المحدثين من أبناء زماننا، وقد أدت إلى ما رأينا من هنات قليلة، وما زلنا نرقب كتاباً آخر للمحققين الكريمين.

الوراقة

1. الأغاني، لأبي الفرج الأصبهاني، بيروت- دار إحياء التراث العربي، [طبعة مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية] [د.ت].
2. تاريخ الطبري= تاريخ الأمم والملوك، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري (224-310هـ) بيروت – دار الكتب العلمية، ط3، 1408هـ = 1988م.
3. الحماسة البصرية، تصنيف: صدر الدين علي بن أبي الفرج بن الحسن البصري (-647هـ) بيروت -عالم الكتب [د.ت].
4. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر البغدادي، بتحقيق: أ.عبد السلام محمد هارون، القاهرة- دار الكتاب العربي، 1387هـ = 1967م.
5. ديوان أبي الطيب المتنبي بشرح أبي البقاء العكبري، المسمى بالتبيان في شرح الديوان، بتحقيق: مصطفى السقا، وإبراهيم الابياري، وعبد الحفيظ شلبي،، بيروت- دار المعرفة، [د.ت].
6. عمدة الطالب في أنساب آل أبي طالب، وهو من تأليف النسابة جمال الدين أحمد بن علي الحسيني (878هـ) المعروف بابن عنبة. وتحقيق: الشريف عبد الله السادة، والباحث في التاريخ العربي: أ.عارف عبد الغني، دمشق – دار كنان، 2005م..
7. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي (-807هـ) ، بيروت – دار الكتاب العربي، ط3، 1402هـ = 1982م: 9/ 137-136